مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
ISSN : 2353-0529 EISSN 2600- 643X
المجلد 9 / العدد: 04 (2021)، ص 78 - 113

التخلف الثقافي وثقافة التخلف كمعوق لمخرجات التربية البيئية
دراسة تحليلية لثقافة المجتمع الجزائري

cultural backwardness And the culture of underdevelopment as obstacles to the outcomes of environmental education
An analytical study of the culture of Algerian society

الزبير بن عون [1] ، عبد القادر بن مهية [2]

[1] جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، z.benaoune@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، abenmahia@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/05 تاريخ القبول:2021/08/07 تاريخ النشر : 2021/12/21

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث عن المعوقات والعراقيل التي تحول دون وجود فعالية وفاعلية لمخرجات مؤسسات التنشئة الاجتماعية ولا سيما منها الأسرة والمدرسة فيما يتعلق بتنمية الوعي البيئي والمحافظة على البيئة. حيث وجدنا بأن الأسرة والمدرسة تقومان بالدور المنوط بهما فيما يتعلق بالتربية البيئية، إلا أنه وفي المقابل وجدنا بأن الأفراد والجماعات والمؤسسات الحكومية لا يلتزمون بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم بخصوص الحفاظ على البيئة والمحيط، وهذا راجع للتخلف الثقافي والى ثقافة التخلف الراسخة في عقول أفراد المجتمع.

كلمات مفتاحية: التخلف الثقافي.، البيئة.، التربية البيئية.، التنشئة الإجتماعية.

Abstract:

This research paper aims to search for obstacles that prevent the effectiveness and effectiveness of the outcomes of socialization institutions, especially the family and the school, with regard to the development of environmental awareness and preservation of the environment. Where we found that the family

and the school play the role assigned to them with regard to environmental education, but in return, we found that individuals, groups and government institutions do not abide by the responsibilities placed on their shoulders regarding the preservation of the environment, and this is due to cultural backwardness and to the culture of backwardness entrenched in the minds of members of society.

Keywords: backwardness culture; The environment; environmental education; Socialization.

المؤلف المرسل: الزبير بن عون.

1. مقدمة:

تقوم مؤسسات التنشئة الإجتماعية بإختلاف مجالات عملها؛ بعملية تكوين القيم والإتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التي يحي بها. وعلى سبيل المثال نجد بأن المقررات الدراسة في كل المستويات التعليمية وخاصة منها الطور الابتدائي ثرية بالمواضيع المتعلقة بالحفاظ على المحيط والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، بحيث أن هدف هذه المقررات هو خلق إدراك واسع للعلاقة بين البيئة والإنسان، على أن لا تكون إدراكية فحسب، وإنما ينبغي أن تكون سلوكية أيضا، تشعره بمسؤوليته في كل زمان ومكان في المشاركة في حماية البيئة الطبيعية وتحسينها، وتجنب الإخلال بها، وذلك بتبني سلوك ملائم يمارس بصفة دائمة على المستوى الفردي والجماعي. كذلك هو الأمر بالنسبة للوالدين بحث نرى بأن هناك بعض الأسر تولي اهمية بالغة في توعية أبناؤها وتنمية الادراك بأهمية المحيط والبيئة التي يعيشون فيها. هذا علاوة على باقي مؤسسات التنشئة الإجتماعية الأخرى التي تقوم بأدوارها المنوطة بها في هذا الإطار.

إلا انه في الجانب الآخر فان الممارسة الاجتماعية، والمشاهدة السوسيولوجية أفضت الى بروز سلوكات وأفعال اجتماعية تصدر من كل الفئات المشكلة للمجتمع سواء ان كانوا (صغاراً أو كباراً، رجالاً أو نساءاً، اغنياءاً أو فقراءاً، متعلمين أو غير متعلمين، مثقفين أو غير مثقفين ..) سلوكات مشينة تضر بالمحيط وبالبيئة المحيطة بهم، وتظهر بأن هؤلاء لم يتلقوا أي تربية في هذا المجال سواء داخل الاسر او بالمدارس أو المساجد أو حتى وسائل الاعلام. كما أن كل الجهات المعنية بحماية البيئة تقوم بجهود بغية توعية الافراد وتنمية الحس المشترك حول البيئة والحفاظ عليها، الا أنه لا حياة لمن تنادي !!.

هذا على مستوى الأفراد؛ أما على مستوى الجماعات فكذلك الأمر سيَّان؛ بحيث نرى بأن الجماعات المكونة للمجتمع ونقصد هنا الجانب الاقتصادي والتجاري في أن اصحاب المحلات التجارية والمقاولات والمصانع والشركات العمومية والخاصة لا تعباً بتطبيق القوانين والتشريعات التي تحث عن حماية البيئة من التلوث، بحيث سببت بفعل هذا مشكلات بيئية انجرّت عن المواد التي تنتجها، وكذا الغازات وبقايا الاشغال ...؛ كل هذا ينبأ بوجود مشكلة اللاوعي، اللامعرفة، اللاتوجه، اللامهارة، واللامشاركة في البيئة والحفاظ عليها. وليس هذا وحسب، وإنما أن هناك من يكن عداءاً لا نظير له للبيئة المحيطة به سواء منها الطبيعية، الإجتماعية، والإنسانية، والثقافية.

لا مشاحة من القول بأن الدولة الجزائرية في كل القطاعات والمستويات تسن قوانين وتشريعات متعلقة بالبيئة، وهي قوانين في طبيعتها صارمة في حق كل من سولت له نفسه المساس بالبيئة، ولكن الأمر ليس كذلك عملياً، بحيث أن القوانين أصبحت مجرد حبر على ورق، ولا تطبق على أرض الواقع الا البعض منها، أو يمكننا القول بأن هناك تطاول من قبل مؤسسات الدولة نفسها على القوانين. وهناك عدة مشاهد ومظاهر بادية للعيان تسفر على أن الدولة الجزائرية لا تعبأ

بالبيئة بيد أنها مخططاتها ضعيفة بل وفاشلة، والأمر يتعلق بسوء التنظيم والتخطيط الحضري، مشكلة الازدحام في المدن الحضرية، مشكلة المصانع داخل المدن، أزمة السكنات الهشة وتأثير ذلك على المحيط، هذا فضلاً عن التلوث الجوي، تلوث المحيط البحري بالنفايات، عدم نظافة شوارع المدن، حملات قطع الأشجار وحرائق الغابات، مسألة طغيان الإسمنت على المساحات الخضراء، مشكلة النقل الحضري وترهلها، ازدحام السكان داخل المدن، مشكلة تصريف المياه القذرة في شكل وديان تجري وسط المدن الكبرى ... وما الى ذلك.

أليست هذه عادات التخلف بعينها !!؟ على مستوى الافراد والجماعات والدولة على السواء في مقابل ثقافة التحضر والحضارة والتمدن، بحيث أنه بالرغم من أن المجتمع الجزائري بلغ مستوى من التحضر المادي لإمتلاك أفراده وسائل تكنولوجية عالية الدقة تساعده على تسيير حياته اليومية، الا أن الثقافة المعنوية متدنية في غالب الأحوال، وهذا مظهر من مظاهر ثقافة التخلف التي تطبَّع بها الأفراد والمجتمع بأسره.

وهنا نلمس بوجود فجوة وحلقة مفرغة دون شك، ولكن هذه الحلقة قد تكون قابلة للانكسار وعليه فإننا في هذه الورقة البحثية نحاول أن نعرف نكه هاته الحلقة بالدراسة والتحليل النقدي الموضوعي والتي تتمثل في ثقافة التخلف واعادة انتاج التخلف للفرد الجزائري، وحبه وفضوله الى تجاوز الممنوع وغير المسموح به الا من رحم ربي، بالإضافة الى أن الآباء لا يفقهوا التربية السليمة لأبنائهم وفق نتائج العلوم ووفق تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وشريعته، وفي هذا الإطار أكد العلماء والباحثين في علم الاجتماع التربوي بأن الاسر لم تعد تقوم بواجباتها فيما يتعلق بالتربية الى درجة وجود شباب غير متربين وغير متخلقين في سلوكاتهم وأفعالهم وحتى داخل اسرهم فما بالك بالتربية البيئية، كما وقد دلَّت دراسات أخرى بوضوح أن المنظومة التربوية وبخاصة مؤسسات التربية والتعليم

كرياض الاطفال والمدارس وبمن فيهم المعلمون لا يمكن أن يتملصوا من مسؤولياتهم عن هذا التخلف. فالمناهج الدراسية والامتحانات الصفية تؤكد على الحفظ والتلقين ولا تؤكد على التفكير والاستكشاف والابداع.

وانطلاقاً من هذا الواقع المتخلف على العموم، والواقع الحضاري والثقافي والتربوي المؤلم، تولَّدت مشكلتنا البحثية، وذلك ليس من أجل وصف وإستكشاف هذا الواقع واستعراضه فحسب، بل من أجل معرفة مكمن الخلل ووضع الحلول الملائمة لمشكلات التربية والثقافية بالمجتمع الجزائري.

ولهذا يتبادر في الذهن مجموعة من التساؤلات نوردها فيما يلي:

اذا اعتقدنا جازمين بوجود تربية بيئية تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتعددة؛ أين هي مخرجات هذه التربية في الأفراد؟. لماذا لم تظهر في شكل سلوكات وافعال اجتماعية سوية؟. لماذا الدول المتقدمة مجتمعاتها واعية بالتربية البيئية؟، ولماذا مجتمعاتنا لا وعي فيها بل اين ذهب الوعي ؟ هل لازالت المجتمعات العربية متبدوية بالرغم من حضريتها ؟. أين يكمن الخلل اذا ؟ أهو في مؤسسات التنشئة، أم في الأفراد انفسهم وتخلفهم الثقافي التي كان من تخلف الدولة ؟.

وعليه سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال العناصر النظرية التحليلية التفسيرية، وهي فيما يلي:

2. التنشئة الاجتماعية ومقوماتها:

يتشكل الفرد ويصبح كائناً عضوياً اجتماعياً عن طريق المجتمع وثقافته، فالفرد يولد وينمو في المجتمع وفق نظام ثقافي معين يتشرَّبه الأفراد والجماعات، وهكذا ينمو من خلال تعامله مع أفراد المجتمع. ويأخذ هذا التعامل أشكالاً متنوعة منها التقليد والمشاركة والأخذ والعطاء مع الآخرين قصد تعلم القيم ونماذج السلوك والاتجاهات وإكسابه الأدوار المتوقعة منه، كل هذا كنشاط

هادف لتحقيق مطالب الفرد من المجتمع ومطالب المجتمع من الفرد، وعلى الرغم من أن الفرد يولد وهو مزود بأنماط سلوكية وراثية وبيولوجية مع استعداد لتقبل التكيف مع بيئته الاجتماعية، إلا أن هذا الفرد محتاج أشد الاحتياج إلى من يأخذ بيده ويوجهه الوجهة السليمة واللازمة ليستطيع العيش والتفاعل مع أفراد جماعته، ولا يتأتى كل هذا من فراغ أو بمحض الصدفة، بل إنما ينشأ من خلال أخطر وأكثر العمليات الاجتماعية أهمية في الحياة ألا وهي التنشئة الاجتماعية؛ (بن عون، 2011، الفقرة 01) بمؤسساتها والتي تتمثل في الأسرة ورياض الأطفال وجماعة الرفاق والمدرسة والمسجد ووسائل الاعلام ...؛ ونجد أن لهذه التنشئة الاجتماعية مقومات تنهض عليها ألا وهي الفرد، المجتمع والثقافة:

1.2. الفرد:

إن الفرد نسق مفتوح يتكيف بإستمرار مع وسطه الاجتماعي من الناحية النفسية والاجتماعية يؤثر ويتأثر بالأفراد المحيطين به من خلال الأدوار التي يحتلها وما تحمله تلك الأدوار من توقعات، سواء بالنسبة لحقوقه أو واجباته فالبيئة الاجتماعية ملازمة للفرد ووجودها يعني وجوده ووجوده يعني وجودها "فالأنا لا تكون إلا من خلال علاقتي بأنت" .هذا المنظور يؤكد ديناميكية الوسط الاجتماعي، والفرد ويعطي مظهر الثبات والتنظيم والتعدد والاختلاف داخل هذا الثبات والتنظيم. كما أن التفاعل بين الفرد والآخر يؤدي من جهة الى إستمرارية التراث الثقافي وتطويره، ومن جهة ثانية الى نمو الفرد نفسياً واجتماعياً في إطار التفاعل مع مكوناته الوراثية والبيولوجية الذاتية مما تؤدي الى خلق الشخصية الفردية.(الكتاني، 2000، ص 47)

2.2. المجتمع:

مما لاشك فيه أن المجتمع مدرسة كبيرة يتلقى فيها الفرد دروساً عملية كثيرة قد لا يتيسر أن يتلقاها في حياته، وفي المجتمع يكسب الفرد ما لديه من

السلوك، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتلقى من المجتمع دروساً مختلفة الأنواع والصور يصقل بها معارفه وخبراته. (ناصر، 1996، ص 53)

ويتكون المجتمع من عناصر متصلة بالمجتمع الكلي هي:

- المعايير؛ فهي التي تحدد السلوك المقبول وسلوك غير المقبول في الجماعة، فالنظام مثلاً قيمه يحترمها الناس في المجتمع ويعلون من شأنها. (عكاشة و زكي، 1997، ص 56)
- الأدوار الاجتماعية والمكانة في المجتمع؛ المكانة هي وضع معين في البيئة المحيطة، أو التركيب الاجتماعي في جماعة معينة. فالأم لها مكان وادوار اجتماعية فهي أم وزوجة وربة بيت، وأي جماعة يتفاعل معها الطفل عبارة عن نسيج متشابك من المكونات الاجتماعية، وهو في تفاعله مع هذه الجماعات يتوقع أنماط سلوكية معينة.
- القيم؛ وهي تلك الأفكار التي تحدد ماهو حسن ومقبول، وماهو سيئ ومرفوض، كما يقصد بها التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة أو الضمنية التي تميز الفرد أو الاسرة، وتحدد ماهو مرغوب فيه اجتماعياً، وتؤثر في اختيار الأهداف والطرق والاساليب والوسائل الخاصة بالعلل، وتجسد مظاهرها في اتجاهات الافراد والجماعات، وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم، ورموزهم الاجتماعية. (التابعي، 1985، ص 44)
- المؤسسات الاجتماعية؛ تخضع عمليات التنشئة الاجتماعية في جزء كبير منها الى المؤسسات الاجتماعية، فالأسرة أول خلية ومؤسسة للتنشئة تليها المدرسة وهي عبارة عن بيئة اجتماعية معينة فيها أدوار ومكانات، كما أنها تعكس قيم المجتمع، وكذلك نجد دُور العبادة والاندية الرياضية ...
- القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ ومنها الطبقة الاجتماعية أو المستوى الاجتماعية والاقتصادي واختلاف الطبقة والثروة والامتياز والسلطة

بين افراد المجتمع، وكذلك الموقع والبيئة مما يؤدي الى اختلاف الأفراد من بيئة الى أخرى (قروية، بدوية، ريفية، شبه حضرية، حضرية) (عكاشة و زكي، 1997، ص 57)

2.3. الثقافة:

الثقافة هي ذلك الكم الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفنون والقواعد الاخلاقية والقوانين والمهارات والقدرات التي يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه. وهي كل ما يتعلمه الفرد من عادات وتقاليد وقيم واتجاهات ومعتقدات دينية واجتماعية وأنشطة مركبة. ويتعلم الفرد عناصر الثقافة الاجتماعية المحيطة به اثناء نموه الاجتماعي عن طريق التنشئة الاجتماعية. (عوض، ب.ت، ص 44)

فالثقافة بما هي تنشئة اجتماعية تمثل مكانة هامة جدا خلال سنوات الطفولة وصولا الى سن الرشد، وخلال هذه السنوات تتم عملية الانتماء الاجتماعية، كما تشكل الهوية الذاتية التي يلعب المحيط الاجتماعي الدور الحاسم فيها كما أن الثقافة لا تقتصر على تكوين الهوية بل تتعداه الى تكوين الشخصية بمجملها وتحديد السلوك.(سليم، 2001، ص 25) فمن خلال العائلة التي تمثل المحيط الاجتماعي الاقرب وهي تزود الطفل والمراهق بالمبادئ الاولى التي تمكنه من توظيف واعمال عقلاني لقدراته بطريقة تمكنه من بلوغ مرتبة الثقافة بعد مرحلتي التربية والتعليم.

لذلك فالثقافة ليست مجموعة معارف أو نشاطات متنوعة فحسب، بل هي نمط حياة وسلوك والميراث الاجتماعي أو ما يعرف بـ (المحيط الاجتماعي الثقافي) فالثقافة تمثل العلم والمعرفة وبدرجة أقل التربية. (بوخريسة، 2006، ص 84)

تمارس الثقافة وظائف سيكواجتماعية تختلف عن تلك التي تؤديها المؤسسات العديدة وذلك لأنها تظم المجتمع في شموليته: (بوخريسة، 2006، ص 85)

- إذ انها تقدم للمجتمع نماذج ثقافية أي مواد يبنى من خلالها أنماط الحياة، فالثقافة بهذا المعنى تقوم بدور مدمج ينشى السلوكيات.
- كل ثقافة تعمل على تشكيل الشخصية بتوفيرها أساليب التصرف والتوجيه لأذواقها وإملاء اختياراتها.
- وبوصفها مجموعة أساليب حياة منظمة ليست الثقافة ثمرة الميراث لكنها نتيجة التعليم. وتكتسب الثقافة وفق طريقتين محددتين التنشئة والتثقيف فالتنشئة تستند إلى الاندماج الناجح لفرد في مجموعة ما، أما التثقيف فهو يشير إلى التنشئة التي لا تقف عند تكييف السلوك ولكنها تستنبط النماذج السلوكية القيمة التي تقترحها الجماعة.

اذا قمنا بتحليل ذهنيات الأفراد داخل المجتمع من خلال انماط تفاعلهم وتعاملهم مع بعضهم البعض لوجدنا على العموم بأن هنالك اختلاف كبير بين النظري والواقعي، بحيث نلمس بأن مجموعات من الافراد داخل المجتمع يسيرون عكس التيار، من خلال القيام بسلوكات وأفعال لا تتعلق بما تنشؤوا عليه، بحيث تجدهم لا يسيرون وفقاً للقيم المجتمعية والعادات والتقاليد ونمط الثقافة السائد، بحيث تجدهم يتنطعون عن اسلوب الحياة هذا وبهذا تظهر اللاقيمية واللامعيارية بين الافراد داخل المجتمع المحلي وهذا ما نلاحظه عياناً في مجتمعاتنا العربية.

كما ان في المجتمع معايير يسير عليها افراده تحدد ما هو مقبول وما هو غير ذلك، ولكن ان الواقع الاجتماعي يبين عكس ذلك على العموم بحيث نجد أن الافراد لا يتسايرون والنظام الاجتماعي بل ويثورون عليه وعياً منهم أم بدون وعي،

ونختصر حديثنا في ما معنى المقولة "كل ممنوع مرغوب فيه". كما نفهم من خلال تتبع حركة المجتمع بان فيه خللاً وظيفياً في بعض مؤسساته، فالأسرة أصبحت لا تقوم بوظيفتها في التربية على اكمل وجه وبخاصة فيما يتعلق بالتربية البيئية، وكذلك هو الحال بالنسبة الى المدرسة، كما ان الافراد والجماعات ثاروا على القيم الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية واصبحوا يستحلون ما هو غير مرغوب فيه. وأن المجتمع كذلك اصبح مُنمطاً في نمط واحد وثقافة واحدة بحيث ان غير المتعلم اصبح يؤثر في المتعلم، وأن الجاهل اصبح معلم المتعلم بحيث انقلب الموازين راساً على عقب.

أما فيما يتعلق بالثقافة فنتحدث ولا حرج فانه صحيح لدينا معارف وقيم ومعتقدات وقوانين ومهارات وقدرات، ولكن لا نعمل بها على العموم، بحيث تجد الواحد فينا يتنطع للتشريعات والقوانين ويضربها عرض الحائط، ويأتي ضد معتقدات الشعب وان كان مصدرها ديني سماوي، فبما ان الدين الاسلامي يدعوا ويحث على النظافة "النظافة من الايمان والوسخ من الشيطان" ولكن تجد المسلمين يفقهون هذا فقهاً جيداً ولكن لا يطبقونه على ارض الواقع. كما ان المحيط الاجتماعي يلعب دوراً بالغ الاهمية في تحوير شخصية عناصره، فيحدث هناك تأثير وتأثر، وفي مجتمعاتنا العربية على العموم بات الدوني يؤثر على العالي للأسف الشديد.

3. واقع التربية النظامية والتربية البيئية:

1.3. ماهية التربية البيئية:

يرى المتخصصون في مجال التربية أن التربية البيئية عملية تربوية تسعى في وقت واحد إلى خلق الوعي، ونشر المعلومات، وتدريس المعارف، وتنمية العادات والمهارات، وتشجيع القيم، وتوفير المقاييس والمعايير، وتقديم الخطوط المرشدة لحل المشكلات وصنع القرارات. لذا فإنها تهدف إلى تغيير كل من السلوك المعرفي

المهاري من اللاسوي الى السوي. والتربية البيئية يجب أن تستهدف القيام بفعل إيجابي من خلال تركز على إنجاز مشروع محدد، وتقوم على المشاركة وهذا كله يؤدي إلى الثقة بالنفس، ويخلق سلوكيات إيجابية والتزاماً شخصياً بحماية البيئة. وفضلاً عن ذلك فإن تنفيذ هذه العملية يتطلب منهجاً بيئي في كل التخصصات.(أبو بكر، 2011، الفقرة 02)

كما أن التربية البيئية هي نمط من أنماط التربية، تهدف إلى تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم، وفى مختلف التخصصات التي من شأنها أن تحقق لديهم الوعي البيئي المناسب؛ وذلك لتقدير العلاقات المعقدة بينهم وبين البيئة، وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة المختلفة، وحسن استغلالها لصالحهم، والعمل على المساهمة في حل مشكلاتها؛ حفاظاً على حياتهم الكريمة، ورفعاً لمستوى معيشتهم.

تقوم المؤسسات التربوية باختلاف وظائفها بدورها الحقيقي؛ وهي وكيلة المجتمع في التغيير، وفي نشر الثقافة البيئية لدى النشىء بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، يتمثل في فهم المشكلات التي تواجه البيئة بشكل عام، ودور الفرد المواطن في المساهمة في الحفاظ على التوازن البيئي، ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة الوعي البيئي بين الأفراد واكتساب اتجاهات ايجابية نحو سلامة البيئة وصحتها. ونحن لا نقصد في هذا البيئة الطبيعية فقط وانما البيئة الخارجية للإنسان والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتمثل فيها الثقافات والعادات والمعاملات والتفاعلات بين الافراد فيما بينهم.

2.3. دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي:

نحن على علم بأن اغلب مؤسسات التنشئة الاجتماعية تقوم بوظيفتها المنوطة بها الا وهي التربية والتنشئة، وتحتوي استراتيجية كل مؤسسة على مخططات للتربية البيئة للنشئ، فنجد بأن الاسرة كلبنة أولى والمتكونة من

الوالدين والاولاد، بحيث نرى بان الوالدين يقومون بمجهودات من اجل تعليم اولادهم كيفية الحفاظ على البيئة وسلامتها من خلال التعليم والتلقين والافهام وحتى عن طريق التقليد والممارسة ... كما أننا نجد في المدرسة في بعض المقررات الدراسة مواد دراسة تحث التلاميذ بالحفاظ على البيئة وسلامتها وخاصة في مادة التربية المدنية، كما ان المعلمين يقومون بحملات وحصص توعوية للتلاميذ يمارسون فيها حملات للنظافة أو التشجير أو أشغال يدوية وما الى ذلك. وسنفيض الحديث فيما يلي عن أهم مؤسسات التنشئة ودورها الرئيس في التربية البيئية، ألا وهي الأسرة والمدرسة.

1.2.3. دور الاسرة في تنمية الوعي البيئي:

من المعروف ان الأسرة تمثل الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل، والتي يعيش معها السنوات التشكيلية الأولى من عمره، هذه السنوات التي لها كما يؤكد علماء التربية وعلم النفس؛ أكبر الأثر في تشكيل شخصية الطفل تشكيلاً يبقى معه بشكل من الأشكال وعلى مدى طويل.

والمعروف أيضاً ان عملية التطبيع الإجتماعي للطفل تتم من خلال كل مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها، إلا ان أكثر هذه المؤسسات تأثيراً هي الأسرة. وتتضح أهمية الأسرة في تشكيل شخصية الطفل إذا ما تذكرنا المبدأ البيولوجي العام الذي يقول بإزدياد قابلية التشكيل او ازدياد المطاوعة كلما كان الطفل صغيراً.

والأسرة هي المسؤولة، خصوصاً في السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل، عن كثير مما يرد للطفل من مؤثرات. كما أنها هي البيئة الإجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل بتكوين ذاته والتعرف على نفسه، عن طريق عملية التفاعل الإجتماعي المتمثلة في الأخذ والعطاء، والتعامل بينه وبين أعضاء الأسرة الآخرين. وفي هذه البيئة الإجتماعية يتلقى الطفل أول إحساس بما يجب القيام به،

بالأعمال التي إذا قام بها حضي بالمديح والثناء، والأعمال الأخرى التي تلقى الذم والعقاب. ولقد تعارف المربون على أن الأسرة تقوم بثلاث وظائف أساسية هامة في المجتمع، وهي:

- إنتاج الأطفال وإمدادهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم البيولوجية والإجتماعية.
- إعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي التعرف الى قيمه وعاداته وتقاليده.
- تزويدهم بالوسائل التي تهئ لهم تكوين ذواتهم داخل المجتمع.

ومن هنا تتضح خطورة الدور الذي تؤديه الأسرة تجاه الأبناء، والمنبثق أصلاً عن كونها البيئة الإجتماعية الأولى التي يتعامل معها الطفل، وتمثل له مصدر الأمن والطمأنينة والإستقرار وإشباع معظم حاجاته.

وتأسيساً على ما سبق، تصبح الأسرة أهم مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد للحفاظ على البيئة وحمايتها من كل مكروه، وبناء الإستعداد لديهم للنهوض بها، ودرء المخاطر عنها، وإستيعاب وتمثل قيم النظافة، وترشيد الإستهلاك، والتعاون، وغيرها مما ينعكس إيجابياُ على البيئة.

ولعل خير ما يوضح دور الأسرة في حماية البيئة ولو بشكل رمزي، هو دورها في التصدي لمشكلات البيئة الرئيسية الثلاث: الإنفجار السكاني، والتلوث، وإستنزاف موارد البيئة. على ان ما ينبغي التذكير به هو ان دور الأسرة، كغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى، يتضمن بعدين رئيسيين:

- البعد الوقائي (بهدف الحيلولة دون وقوع المشكلات في البيئة الخارجية للانسان).
- البعد العلاجي (بهدف تخفيف حدة المشكلات البيئية والتصدي لها ومقاومتها).

يكتسب الأبناء كثيراً من سلوكياتهم من خلال تعايشهم اليومي مع أسرهم، وبالذات مع أمهاتهم وتتشكل كثيراً من إتجاهاتهم من خلال مشاهداتهم اليومية

لممارسات الوالدين، والأخوة الكبار وغيرهم من أفراد الأسرة الذين يقطنون معهم. وتكاد تكون التربية بالتقليد والمحاكاة من أهم وسائل التربية التي يمكن أن تلجأ إليها الأسرة لبناء إتجاهات إيجابية عند الأبناء نحو البيئة، وتعزيز قيم المحافظة عليها.

وإذا كان دور الأسرة في وقاية البيئة من الأخطار التي تتهددها أساساً، فان دورها في معالجة ما إعترى البيئة من مشكلات لا يقل أهمية عن دورها الوقائي. وفي مجال التصدي لمشكلة التلوث بكافة أشكالها فان للأسرة دور هام. وفي سبيل هذا على الوالدين أن: (المقدادي، 2011، فقرة 03)

- يتعامل مع المياه بإيجابية، فلا يسرفان، ولا يلوثان، وبالتالي فانه من غير المعقول ان ينهيان أبنائهما عن خلق الإسراف بالماء وتلويثه ويأتيان بمثله.
- أن لا يملاً من النصح والأرشاد الى مواطن الخلل في قضايا المياه، وأن يدلان الأبناء على مصادر تلوث المياه، ويوجهانهم الى سبل التصدي لذلك.
- أن يغرسا في نفوس الأبناء قيمة النظافة في كل شيء، ومنها نظافة الماء حيثما وجد.
- أن يُذَكِرا الأبناء بان الإنسان هو مشكلة الماء، ذلك ان الإنسان قد انحرف عن المنهج السليم في التعامل مع الماء، فأسرف ولوث وإستنزف، ولن يكون هناك حل لقضايا الماء إلا من خلال الإنسان نفسه.
- أن يشركا الأبناء في عمليات تنظيف خزانات مياه الشرب وتعقيم المياه، ولو كان ذلك من خلال المشاهدة، إن تعذر ممارسة الفعل عملياً.
- تقليل حجم خزان المرحاض، بوضع زجاجة ماء ممتلئة ومغلقة سعة لتر داخل الخزان، وإعلام الأبناء عن الحكمة من ذلك.
- تنظيم ري نباتات الحديقة المنزلية، وتصغير حجم حفائرها، وإستخدام طريقة الري بالتنقيط، وشرح هذه الإجراءات للأطفال. (المقدادي،)

تسهم الأسرة في بناء اتجاهات إيجابية عند أطفالها نحو البيئة ومكوناتها، وتدعم قيم النظافة والمشاركة والتعاون، وترشيد الإستهلاك، وغيرها، ذلك ان الأسرة تعتبر مفتاح عملية التعلم لدى الأطفال. والمنزل يعتبر من الأماكن المثالية للتطبيق العملي لمفاهيم البيئة. وعندما تمارس إحدى الأسس البيئية في نطاق الأسرة فإنها ترتبط بعد ذلك بأسلوب حياة الفرد، وثمة كثير من مفاهيم التربية البيئية تعلم في المنزل. فعندما يوضح الآباء للأبناء كيفية التخلص من النفايات الصلبة، ومكافحة الحرائق (الهواء مورد دائم)، أو الإعتناء بنباتات الحديقة، او بالحيوانات الأليفة (موارد متجددة)، أو الحفاظ على الطاقة الكهربائية (موارد غير متجددة)، فهم بذلك يقدمون لأبنائهم قيماً بيئية تستهدف حماية موارد البيئة.(السبعاوي، 2018، ص 103)

2.2.3. دور المدرسة في تنمية الوعي البيئي:

معلوم أن التربية تبدأ من البيت، وعن طريق الأسرة، ولكن ظروف الحياة قد تغيرت، ومتطلباتها قد تعددت وتنوعت، وأعمال الأسرة قد تشعبت وإتسعت، فأصبحت غير قادرة على القيام بدورها في تربية الطفل دون مساعدة، فأوجب ذلك وجود مؤسسة أخرى تساعدها على نقل التراث الثقافي ومساعدة الطفل على حسن التكيف مع الحياة، وتعليمه العادات والتقاليد والقيم والنظم والمعتقدات والسلوك الإنساني الذي يرضى عنه المجتمع. ومن هنا جاءت المدرسة كمؤسسة إجتماعية تربوية، تقوم بمهمة التربية جنباً الى جنب مع الأسرة، وهذا يحتم على كلتا المؤسستين، الأسرة والمدرسة، ان يتعاونا حتى يصلا بتربية الطفل الى الهدف المنشود، وحتى لا يحدث بينهما تناقض يترتب عليه تفكيك في شخصية الطفل وفقدان الثقة بالأسرة، او المدرسة، او بكليهما.

ان ما ينبغي التأكيد عليه هو ان المدرسة لن تستطيع ان تحقق أهدافها التربوية أو ان تؤدي رسالتها على خير ما يرام، إلا إذا إتقت شر الإنعزالية عن

المجتمع، وركزت على خدمته، وإنفتحت على البيئة وأخذت بالجيد، وأمسكت بزمام المعاصرة، وهي ترتكز بقوة الى تراث مجتمعها وأصالته، وإهتمت بمستقبل الطفل وحاضره على حد سواء. إن مدرسة كهذه هي التي يعول عليها في صياغة الإنسان وإعداده وكسبه المعارف والمهارات والإتجاهات المناسبة والمرغوب فيها، ليكون تكيفه مع بيئته على أحسن حال. (المقدادي، 2006، ص 45).

إن إكساب الوعي البيئي للأطفال يتأثر بعدة عوامل أهمها أن المعلمين المتحمسين والملتزمين والمهتمين بالقضايا البيئية الواقعية أكثر تأثيراً في طلبتهم للتفاعل مع القضايا البيئية. وفي هذا الإطار يشير المختصون في الشأن التربوي والبيئي إلى أن إدخال التربية البيئية ضمن النظام التربوي كشف عن حقيقة مهمة وهي أن هناك نقصاً في عدد المعلمين المؤهلين والمدربين لتنفيذ التربية البيئية بفعالية، ومن نافلة القول أن المعلومات البيئية تشكل مكوناً رئيساً من مكونات الاتجاهات نحو البيئة، وللمعلم المؤهل دور مهم في إكساب الطلبة المعارف البيئية، ومن ثم التأثير فيهم لاكتساب اتجاهات ايجابية نحو بيئتهم.

كما أشارت بعض الدراسات إلى انتشار أنماط سلوكية ضارة بالبيئة لدى التلاميذ منذ بدء المدرسة في الصفوف الأولى، مما يتطلب معلمين أكفاء على درجة عالية من الوعي والثقافة البيئية ومزودين بالمهارات والاتجاهات الإيجابية تجاه البيئة وقضاياها، بغية التأثير الإيجابي في تلاميذهم من أجل تعديل سلوكاتهم البيئية وتطويرها ايجابياً. ومن أجل التركيز على التربية البيئية وأنظمتها، وموارد البيئة، والتلوث البيئي، ومظاهر التلوث، واستنزاف الموارد البيئية، السلوك البيئي والتوعية البيئية، والاتجاهات البيئية والأخلاق البيئية، والقيم البيئية والمهارات البيئية، والتشريعات البيئية، والتنمية المستديمة للبيئة، وفلسفة التربية البيئية، ومداخل مقترحة للتربية البيئية، ومناحي تدريس التربية البيئية، والمواجهات

البيئية كأسلوب لتحقيق التربية البيئية، ومستلزمات تعليم التربية البيئية والتوعية البيئية. (العديلي، 2013، ص 94)

ويعتبر بعض المتخصصون في مجال البيداغوجيا أن واحدة من أهم الأسس التي ترتكز إليها التربية البيئية هي الإستمرارية، بمعنى ان تكون التربية البيئية عملية مستمرة مدى الحياة، تبدأ من بواكير الطفولة، من خلال برامج التربية النظامية، وغير النظامية. وعليه فليس ثمة جمهور محدد مستهدف في التربية البيئية، بل على العكس فان هذا الجمهور يشمل الناس كافة، بغض النظر عن العمر او الجنس او العرق او اللغة او غير ذلك. إنه جمهور متنوع متغير على الدوام. ومن أجل ذلك كان لابد من مواجهة مشكلة إتساع الجمهور المستهدف وتنوعه، ليس بشكل واحد من أشكال التعليم، ولا من خلال مؤسسة واحدة من مؤسسات المجتمع، بل بشكلي التعليم الرئيسيين: التعليم النظامي (الرسمي) والتعليم غير النظامي (غير الرسمي)، وعبر مؤسسات المجتمع كافة.

تبدأ التربية البيئية اليوم من مستوى رياض الأطفال والمدرسة، وتسير قدماً حتى تغطي باقي مراحل التعليم. ولما كانت التربية البيئية في مفهومها الأساسي وفي تطبيقها، تجمع بين شتى فروع العلم، فإنها تدمج البرامج الدراسية المختلفة على كل مستوى من مستويات التدريس. ففي مراحل التعليم العام تتضمن المناهج الدراسية، فيما تتضمنه مواد تثير عند الناشئة ملكات الفضول، والملاحظة، والتفسير، وتتضمن أيضاً المعارف الأساسية عن ترابط جميع عناصر البيئة، ووقع هذا الترابط على حياة الإنسان الإجتماعية والثقافية ...؛ وتتضمن المناهج الدراسية أيضاً الإدراك العلمي للبيئة الطبيعية ولما لها من وقائع ووظائف. كما تتضمن المناهج تبصيراً بالمنهج السليم في الإغتراف من الموارد الطبيعية سواء فيها ما يتجدد وما لا يتجدد. والموارد التي تتجدد يكون لها بلا شك أهمية خاصة.

كما بدأ التعليم النظامي يلتفت الانتباه الى مشكلات البيئة ويستوعبها في القرارات الدراسية المختلفة على أساس الإقتناع بأن التربية البيئية في إطار الأنظمة التربوية المدرسية تساعد على فهم أفضل للجوانب الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية للحياة. وحينما قمنا بتحليل مضمون بعض المواد الدراسة في الطور الأول والثاني المتعلق بمحتوى المواد التي تدرس في المدرسة الجزائرية وجدناها ثرية بمواضيع البيئة والحفاظ عليها، وتتنوع طرق واشكال التعلم والتعليم في هذا المجال حيث تتضمن معارف حول البيئة وضرورة الحفاظ عليها، وكذلك اشغال يدوية يقوم بها التلاميذ صلب موضوعها البيئة، وكذلك الرسومات التي يقوم بها التلاميذ، فضلاً عن الممارسات التي تكون قصدية من قبل الاساتذة تتمثل في حملات نظافة للمدرسة، أو حملات تشجير، أو رحلات سياحية للمصانع وما الى ذلك. (المقدادي، 2006، ص 46)

تقسَّم برامج التربية البيئية النظامية (التعليم النظامي) الى أربعة مؤسسات رئيسية وهي: رياض الأطفال والمدارس والجامعات، على ان المدارس والجامعات تمثل العمود الفقري في التعليم النظامي، بسبب ضخامة جمهورها، وطول فترتها الزمنية، قياساً برياض الأطفال. أما برامج التربية البيئية غير النظامية (التعليم غير النظامي)، والبعض يطلق على التربية البيئية في التعليم غير النظامي (غير الرسمي) تسميات كـ "الإعلام البيئي" أو "الثقافة البيئية" أو "التوعية البيئية"، فانها تتم من خلال مؤسسات المجتمع كافة، مثل الأسر والنوادي، والجمعيات، والهيئات، والمتاحف، والمعارض، ودور العبادة، ووسائل الإعلام، والكشافة والمنظمات غير الحكومية، وغيرها. ونظراً لشدة تأثرها وخطورة برامجها وطول مدة تأثيرها الزمنية، فإن الأسرة، ودور العبادة، ووسائل الإعلام، تشكل هي الأخرى العمود الفقري لمؤسسات التعليم البيئي غير النظامي.

ان لكل مؤسسة غاية وأن لبلوغ هذه الغايات إنما يفترض تكفل العملية التربوية بنشر معارف وقيم وكفايات عملية ومناهج سلوك من شأنها ان تساعد على فهم مشكلات البيئة وحلها. فبالنسبة للمعارف يتعين على التعليم ان يوفر الوسائل اللازمة وبدرجات متفاوتة في تعميقها وخصوصياتها تبعاً لتباين جماهير المتعلمين لإدراك وهم العلاقات القائمة بين مختلف العوامل البيولوجية والفيزيائية والإجتماعية والإقتصادية التي تتحكم بالبيئة من خلال آثارها المتداخلة في الزمان والمكان. وإذ يقصد من هذه المعارف ان تسفر عن تطوير مناهج السلوك وأنشطة مواتية لحماية البيئة وتحسينها، فمن الضروري ان يتم تحصيلها قدر الإمكان عن طريق وضع البيئات الخاصة موضع الملاحظة والدراسة والتجربة العلمية.

وفيما يتعلق بالقيم ينبغي للمؤسسات التي تهدف الى التربية البيئية ان تطور مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة، فلا سبيل الى إحداث تغيير حقيقي في سلوك الناس اتجاه البيئة إلا إذا أمكن لغالبية الأفراد في مجتمع معين أن يعتنقوا عن إرادة حرة ووعي قيم أكثر إيجابية، تصبح أساساً لإنضباط ذاتي. ولهذه الغاية ينبغي للتربية البيئية ان تسعى الى توضيح وتنسيق ما لدى الأفراد والمجتمعات من إهتمامات وقيم أخلاقية وجمالية وإقتصادية بقدر ما لها من تأثير على البيئة. (المقدادي، 2006، ص 47)

أما عن الكفايات العملية، فان الهدف هو تزويد كافة أفراد أي مجتمع، بمجموعة بالغة التنوع من الكفايات العلمية والتقنية، تسمح بإجراء أنشطة رشيدة في مجال البيئة، وذلك عن طريق الإستعانة بأساليب متعددة، تتفاوت في درجة تعقيدها. والمقصود بوجه عام هو إتاحة الفرصة في كافة مراحل التعليم المدرسي وغير المدرسي لإكتساب الكفايات اللازمة للحصول على المعارف التي تتوافر في البيئة، والتي تسمح بالمشاركة في إعداد حلول قابلة للتطبيق على

المشكلات الخاصة بالبيئة وتحليلها وتقييمها، ذلك لأن القيام بصورة مباشرة ومحدودة بأنشطة ترمي الى حماية البيئة وتحسينها هو خير وسيلة لتنمية هذه الكفايات.

ويرى البعض من المتخصصين في هذا المجال بأن المادة العلمية في مجال البيئة ليست معارف وحدها، يتزود الإنسان من خلالها بمعلومات مختلفة وحقائق عن عناصر البيئة ومشكلاتها، بل هي مهارات متنوعة وقيم متعددة واتجاهات نحو البيئة، يكتسبها الإنسان ليتعامل بصورة مثلى مع البيئة التي يقيم عليها أينما كان. وتؤدى دراسة الأخلاقيات البيئية إلى التعريف بالقيم التي يجب على الآخرين التحلي بها، مثل الشعور بأن الإنسان جزء من بيئته لا خارجاً عنها، وأن هذه البيئة ليست له وحده، وبالتالي على الإنسان المحافظة عليها وعلى باقي مواردها المختلفة، واستثمارها بما ينفعه وينفع معه أجيال متعاقبة. (حرز الله، ب.ت، فقرة 05)

لذلك تهدف مؤسسات التنشئة الاجتماعية بإختلاف وظائفها الى التربية البيئية من خلال بناء المواطن الإيجابي الواعي بمشكلات البيئة، وتنمية الوعي بأهمية البيئة، وتنمية القيم الإجتماعية، ودراسة المشكلات البيئية وتحليلها، من خلال منظور القيم، وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وبيئته البيوفيزيائية. وتهدف ايضاً الى تنمية أخلاق بيئية تسعى الى إيجاد التوازن البيئي ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وتنمية مفهوم جماهيري اساسي للعلاقات الإنسانية والتفاعلات البيئية ككل بالإضافة الى تزويد المواطنين بمعلومات دقيقة وحديثة عن البيئة ومشكلاتها بهدف معاونتهم على اتخاذ القرارات السليمة لأسلوب التعايش مع البيئة وتوعية المجتمع، وبأن من حق كل مواطن اتخاذ القرارات بشأن المشكلات البيئية.

4. مخرجات وفعالية التربية البيئة في الواقع الاجتماعي:

1.4. على مستوى الأفراد:

انه على الرغم من كل ما تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية من تربية بيئية قويمة من خلال اكساب المتلقين معارف وتصورات حول البيئة وضرورة الحفاظ عليها، الا أن الافراد يعيشون في مجتمع طغت عليه ثقافة التخلف، والتخلف الثقافي، بحيث اصبح الفرد غير المتعلم يؤثر بافكاره على الفرد المتعلم والمثقف، فينساق هذا الأخير الى تبني سلوكات وافعال الفرد المتخلف وبالتالي تصبح هناك علاقة تأثير السلبي على الايجابي، وهذا لأنها ظاهرة عامة وشاملة في المجتمع الجزائري، فنجد أن اغلب الافراد والجماعات واعون بالبيئة وايجابياتها وضرورة الحفاظ عليها وعلى سلامتها ولكن لا يقومون بممارسة ما يفقهونه ويعلمون ولا يسعون الى تطبيقها على ارض الواقع، بل ويأتون ضد البيئة من خلال سلوكاتهم وافعالهم الاجتماعية السلبية، وهذا كله في غياب القوانين الرادعة للمواطنين من قبل الحكومة.

2.4. على مستوى الجماعات:

أما على مستوى الجماعات المشكلة للمجتمع مثل الشركات والمقاولات والمصانع والمحلات التجارية، بحيث أن الملاحظة السوسيولوجية أفضت إلى أن هؤلاء لا يعيرون إهتمام للحفاظ على البيئة أي اهتمام يذكر بحيث تجدهم يرمون بالفضلات في الارصفة والطرقات وخاصة منهم اصحاب المحلات التجارية، واسواق الخض والفواكه تنذر بخطر كبير على البيئة وحتى على صحة السكان، والامر يتعلق بعدم نظافة هاته الاسواق اصلاً. أما فيما يخص الشركات والمصانع فكذلك هو الحال بالنسبة اليها فلا هي تولي اهمية للبيئة وللمحيط بحيث تجد بان المصانع تنبعث منها غازات تلوث الهواء، أما المقاولات فهي كذلك يقوم اصحابها برمي الاتراب وبقايا الاشغال في الساحات غير المستغلة داخل المدن وهذا

يخرق القانون الذي سنته الحكومة والذي يتعلق بالحفاظ على البيئة. كل الذي تقدم وغيره كثير يؤدي الى تغير في خواص البيئة مما يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الأضرار بالكائنات الحيه أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية.

3.4. على مستوى الحكومة:

الانسان كائن متميز في البيئة، وهو اكثر الكائنات تأثيرا فيها، وقد كان للتطور العلمي والتقني والنمو الاجتماعي والاقتصادي اثره على النظم البيئية حيث ادت انشطة الانسان، الواعية او غير الواعية في شتى المجالات الى الاخلال بتوازن الكثير من النظم البيئية، فالتوازن البيئي يرتبط بشكل كبير بسلوك الانسان الصحيح نحو مكونات البيئة، وان التقنية لا خوف منها على توازن البيئة اذا احسن استخدامها وقد تسهم اعادة تدوير المواد باستخدام التقنية في تخفيف ازمات البيئة.

مثلا تحدث مشكلة الإنفجار السكاني عندما يؤدي تضخم عدد السكان الى حالة عدم التوازن بين حاجاتهم المتزايدة للاستهلاك وبين المواد المتوافرة. او مشكلة استنزاف المواد عند تزايد الطلب على المواد مثل المعادن والفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي نتيجة النمو السكان المتزايد والمتسارع وتزايد معدل الإستهلاك بشكل مستمر يؤدي الى نقصان المواد الطبيعية غير المتجددة. أو التصحر فمثلا هو تحول الأراضي التي كانت تستثمر زراعيا او رعويا الى أراضي غير صالحة للاستثمار الزراعي. أو الرعوي. أو طغيان الاسمنت عليها وهذا ما يحدث في دولة الجزائر وعلى سبيل المثال سهل متيجة الزراعي بالجزائر العاصمة اندثر في الآونة الاخيرة بفعل كثرة البنايات وطغيان الاسمنت على حساب المساحات الصالحة للزراعة، كل هذا بسبب الكثافة السكانية في عاصمة الجزائر هذا ما ادى بالسلطات الى الاستعانة بمساحات واسعة من السهل بغية انشاء مشاريع سكنية

أو صناعية. او مشكلة التلوث وهو كل ما يؤثر في مكونات البيئة الحية وغير الحية، او حدوث تغير وخلل في التفاعل الطبيعي بين مكونات النظام البيئي. مثلاً: عدم اهتمام الدولة بمصبات النفايات التي أفسدت مجال البيئة ونظامها. بحيث تضعف فاعلية هذا النظام، وتفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات. بحيث نرى بأن اغلب المدن الجزائرية تستهين بمفارغ النفايات بحيث تجعلها محاذية لهوامش وحواشي المدن مما يسبب تلوثاً للهواء بسبب حرق النفايات ما يشكل للمواطنين هواءاً ساماً.(عادل و مشعان، 2006، ص 13)

إن موجة التمدن السريع والهجرة الداخلية والنمو الاقتصادي والآثار التخريبية للعشرية السوداء وغياب الرقابة والتخطيط على صعيد إدارة النفايات وتصريف المياه وتلوث الهواء وتآكل التربة والتوسع العمراني وسوء التنظيم الحضري، وسوء التخطيط، ومشكلة الازدحام بالمدن، حملات قطع الاشجار والحرائق المتعمدة، والتصحر والصيد غير المنظم ووديان الصرف الصحي داخل المجمعات السكنية بالمدن وحرق النفايات في الشوارع، والنقص الفادح في التهيئة الحضرية من خلال تكثف الاتربة على حواشي الطرق، والنقص في عمليات حمل النفايات وفي اوقات محددة، وعمليات أخرى، أدت كلها إلى تدهور سريع وكارثي في الوضع البيئي. إن نتائج الدراسات والأبحاث يجب أن تترجم إلى سياسات واضحة يجب أن تتبع ليس من قبل الدولة والجهات التابعة لها فقط بل من قبل رواد القطاع الخاص كذلك ومن قبل قياديي المجتمع المدني وأعضاء المجتمع بوجه عام. إن الوعي البيئي يجب أن يصبح طريقة عيش، يجب أن يندمج بوعينا العام، بنظم قيمنا وتصرفاتنا اليومية، ويجب أن ينعكس على التخطيط والتحرك في كل قطاعات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة. وهو في الواقع، يتطلب أيديولوجيا جديدة وربما قراءة جديدة لتراثنا الأخلاقي والروحي لتكييفه مع بقاء الحياة على الأرض. واعادة التوازن البيئي وهذا يحملنا مسئولية تجاه مجتمعنا

العربي والمجتمع الانساني، للعمل على تعميق الوعي البيئي، ودفع المواطن الى الاسهام في مواجهة قضايا البيئة وحل مشكلاتها، بناءاً على ما سبق فان الاهداف البيئية لا يمكن تحقيقها دون قيام الحكومة بأعداد السياسات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف، وبالتعاون البيئي على كل الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية. وانطلاقا من ذلك فإننا نرى بأن تأثير الضريبة البيئية ووضع السياسات الضريبية من قبل الحكومة التي نرى في حال تطبيقها بأنها تزيل او تقلص من اثار التلوث وتكاليفه في البيئة الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فالقوانين والتشريعات البيئة في مجال البيئة لا يمكن انكار دورها في صيانة البيئة والمحافظة عليها، غير انها لا تستطيع ان تحقق اهدافها المرجوة منها ان لم تستند الى وعي تام يصل الي ضمير الانسان ويتحول الي قيم اجتماعية، والى سلوكيات ايجابية، ويساندها راي عام قوي. تفضي الى توعية السكان بالبيئة وتقوية اهتمامهم بها وبالمشكلات المتصلة بها وتزويدهم بالمعلومات والحوافز والمهارات التي تؤهلهم افراداً وجماعات للعمل على حل المشكلات البيئية، والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة. ومع زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على البيئة وعناصرها ازدادت الحاجة الى اكساب الافراد والجماعات الخبرة والدراية الكافيتان بعناصر ومكونات وقضايا واشكاليات البيئة لفهم العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الانسان وبيئته، والتدرب على حلها ومنع تفاقم المشكلات، وتجنب الوقوع في الكوارث البيئية، او ذات الصلة قبل وقوعها وما يترتب عليها في اثار اجتماعية او اقتصادية او سياسية في بعض الاحيان. وهذا يعبر عن الوعي البيئي الذي يجب ان تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.

لذلك فان القوانين والتشريعات البيئية التي تحكم العلاقة بين مكونات النظام البيئي، تعتبر ضرورة هامة من اجل حماية البيئة، كما ان المعرفة الشاملة بعمليات القوانين المتعلقة الطبيعة، وبالمشكلات البيئية من شأنها ان تسمح

بتجنب السياسة العشوائية في استثمار موارد البيئة. وعلى الرغم من اهمية التشريع البيئي وقوانين حماية البيئة التي تسنها الحكومة الجزائرية، فان الكثير من الناس يسيئون الى البيئة من نواحي عديدة كرمي الفضلات في غير اوقاتها او اماكنها، واحداث الضوضاء عن قصد، والسرقة واشعال النار في الغابات، ورمي بقايا البناء في أمكنة داخل وبمحيط المدن، نقص النظافة في الشوارع، مشكلة الاكتظاظ السكاني داخل المدن وما ينجر عنه من مشكلات بيئية أخرى، مشكلة تواجد المصانع والمناطق الصناعية داخل المدن، مشكلة تصريف المياه غير الصالحة للشرب في شكل أودية داخل المدن، مشكلة تلوث الهواء بفعل دخان وسائل النقل، تلوث المياه، تصريف مياه الصرف الصحي في شواطىء البحار ....

ويرى البعض أن سن القوانين لا يكفي لحماية البيئة إن لم يساندها فهم الافراد لهذه البيئية ووعيهم بأهمية حمايتها، اذ يتوجب تقديم الخدمات الارشادية التي تسهم في تغيير اتجاهات الافراد نحو البيئة، ويرى علماء البيئة ان الحل الجذري للازمة البيئية الراهنة يتطلب تنمية الاتجاهات نحو البيئة، وتغيير الاتجاهات السالبة نحوها بل اكدوا على ان التغييرات البيئية الحقيقية هي تغيير في الاتجاهات. (حرز الله، ب.ت، فقرة 08)

5. التخلف الثقافي وعادات التخلف كمعوق لمخرجات التربية البيئية:

يعتبر مفهوم الثقافة من أكثر المصطلحات شيوعاَ وإستخداماَ وأنه لم يحظى أي مفهوم من مفاهيم الأنثروبولوجيا العامة بقدر ما حظي مفهوم الثقافة من ثراء في تعريفاته منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الآن، وقد أدى ذلك إلى ظهور بعض المصطلحات أو المفاهيم الرئيسية التي تتصل بمعالجة موضوع الثقافة والمجتمعات المحلية ومنها: الإتصال الثقافي، التغير الثقافي، الإكتساب الثقافي، التخلف الثقافي، أنماط الثقافة والثقافات الفرعية. (إبراهيم، 1985، ص 97)

ونقصد بالثقافة في هذا المقام أنها ذلك الجزء من البيئة الذي قام الإنسان بنفسه على صنعه، بيد أن حياة الإنسان تدور في محيط طبيعي وآخر إجتماعي، وان الثقافة ليست خصائص بيولوجية فحسب وإنما تمثل صفات إكتسبها الإنسان من بيئته الإجتماعية عن طريق التعلم والتعليم، والتربية والتنشئة. فالثقافة في صورتها المجردة مأخوذة ومستقاة من المواقف والسلوك الإنسان الجماعي ومستنبطة من المناهج والمعايير والقوالب الفكرية لأفراد الجماعة، كما أنها تنعكس في الآثار المادية والمعنوية التي تتبعها الجماعة في سبيل تحقيق أهدافها.

إنها طريقة تفكير وأنماط سلوك ونُظُم ومؤسسات إجتماعية وسياسية وما يعيشه المجتمع من انفتاح أو انغلاق، فالثقافة بهذا المحتوى العلمي هي في الغالب لا تأتي قصداً من الأفراد وإنما يكتسبها الناس امتصاصاً من البيئة منذ ولادتهم، وإذا اكتسبوها بالقصد فإن قصْدهم يكون محدَّداً بالبرمجة من الأهل والمجتمع، فهم يتشرَّبون ثقافة أهلهم ومجتمعهم مثلما يتشرَّبون اللغة الأم ويحكمون على كل شيء وفق المعايير السائدة التي امتصوها امتصاصاً تلقائيا وامتزجت بعقولهم ووجدانهم ...؛ فهي تحركهم بمخزون اللاشعور ولكنهم يتوهمون أنهم يفعلون ذلك بمحض اختيارهم وفيض إرادتهم ويجهلون أن مصدر هذه الثقة هو البرمجة الراسخة فيظلون مأخوذين بما تبرمجوا عليه ولا يخطر على بالهم أن يرتابوا فيه أو يصححوا له ومن هنا تمايزت أوضاع المجتمعات. إن تنوع الثقافات هو الذي يحدِّد تنوع المجتمعات فإليه تعود الاختلافات الكثيرة والكبيرة في الأحوال والأوضاع وطُرق التفكير وأنماط السلوك، كما أن التنوع الثقافي هو الذي يحدِّد المستويات الحضارية للمجتمعات وهو السبب في هذا التفاوت الشاسع في درجات التخلف أو التقدم. (رشوان، 2006، ص 81)

نجد في كل مجتمع تقدم ثقافي سواء ان كان مادي أو معنوي، ونجد كذلك ضمنه تخلف ثقافي وهذا يكون في غالب الامر في الثقافة اللامادية يعني في أفكار وتصورات وذهنيات الأفراد اثناء عيشهم في مجتمع محدد، لذلك اعتبر عالم الاجتماع "أوجبيرن" التخلف الثقافي ظاهرة مجتمعية شائعة بسبب ميل الثقافة المادية إلى التطور والتغير بسرعة وبشكل كبير جدًا في حين تميل الثقافة غير المادية إلى مقاومة التغيير والبقاء كما هي لفترة أطول من الزمن. ونظرًا للطبيعة المعارضة لهذين الجانبين من الثقافة، فإن التكيف مع التكنولوجيا الجديدة يصبح صعبًا.

يأخذ الصراع في المجتمع الغربي بين الثقافة والتخلف طابعاً جدلياً عنيفاً، بحيث لا يركنان إلى التساكن، ولا يجيبان داعي التعايش. فغالباً ما نجد الفرد الغربي إما مثقفاً، وإما متخلفاً. وقلمّا يقع البصر على وعاء بشري يحوي هذين المفهومين النقيضين: التخلف والثقافة. بينما يسير التخلف والثقافة في خط تعايشي وتساكني في مجتمعاتنا المتخلفة عموماً، والعربية خصوصاً، بل الأدهى والأمر أن الثقافة في هذه المجتمعات تمد التخلف بأسباب القوة، وعناصر النماء، وعوامل البقاء، وتشحنه بوقود الحيوية والنشاط وبحوافز الحركة والتأثير. فتأخذ الثقافة صيغة التابع الخنوع والذليل، عوض المبادر بالتغيير والتعديل والتأثير. وهذا هو السر المختفي وراء ذلك الانفصام والنكد الذي يتمظهر بجلاء بين الثقافة المحصَّلة، والسلوك المنتهج في عالمنا المتخلف (زهري،2005، فقرة 12)، حيث الفوضى الاجتماعية والسلوكات اللاسوية الناجمة عن تدني مستوى الوعي، اللاوعي واللاثقافة، الدونية، الورائية، المعاندة والتقليد والمحاكان بدون وعي يذكر، وهذا ما أنتج في الأخير ما يسمى بثقافة التخلف المتكونة من مجموعة من القيم والعادات السيئة، والسلوكيات السلبية، والأخلاق الفاسدة، والأفكار والأعراف الهدامة والساقطة، واللامعيارية والتي ترسخت في عقول البعض من

أفراد المجتمع، وصارت تتمثل في شكل تمثلات اجتماعية، وممارسات حياتية إعتاد عليها الأفراد، وباتت منهجاً للعمل والتعامل مع الآخرين في جميع شؤون الحياة الإجتماعية. الى درجة أن إعتاد عليها الأفراد وسايروها في الجانب الإجتماعي والثقافي وأصبحت تشكل جزءاً من نفسيات ، وسلوك وكيان الذين أمنوا بها وتأصلت في نفوسهم بغض النظر عن كونهم متعلمون أو أميون، أو مسؤولون أو مواطنون ...؛ ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل يحاول حاملوها أن يؤثروا على غيرهم من حاملي ومُمارسي الثقافة المُثلى والحقيقية، ويؤثروا فيهم بالفعل، ذلك أن الموازين والمعايير والقيم والمبادئ إنقلبت رأساً على عقب في وقتنا الحالي، وأصبح كل شيء "عادي في بلادي" كما هو متداول في الثقافة الشفهية داخل المنازل والشوارع وفي الطرقات.

حتى وإن أرادت جماعات بالقيام بنهضة ثقافية يحاولون فيها تغيير السلوكيات والأفعال السلبية، وبخاصة في مجال البيئة وحمايتها فسرعان ما تظهر جماعات أخرى تحمل أفكار وثقافات سلبية تحاول مقاومة هذه التغييرات وتتمسك ببعض الرواسب الثقافية الموروثة، والتي تعتقد بأنها الآصلح والآنسب له وترى أن كل ما هو جديد قد يؤثر على مصالحها، أو على مكانتها داخل المجتمع المحلي أو المحيط الثقافي الذي تنتمي إليه، فتحاول جاهدة رفض أي تغيير مهما كانت طبيعته، حتى وإن كان في صالحها. وغالبا ما تكون النظرة إلى كل شيء جديد على أنه يمثل تحدياً لوضع راهن مستقر شكلته الرواسب الثقافية الموروثة من قيم وعادات وتقاليد راسخة توارثتها الآجيال، ويكون من الصعب على أفراد المجتمع أن يراجعوا التفكير فيها، بل في الكثير من الآحيان تتشكل لديهم نزعة حمائية مفرطة تجاه القيم و العادات والتقاليد والمعتقدات الراسخة في ثقافتهم، وكل تفكير في أي تغير صغير كان أو كبير جزئي أو كلي، يعد خروجا على رأي

الجماعة ويعرض صاحبه للخطر ، ويعود السبب في ذلك إلى أن الناس بطبيعتهم شديدو التعلق بما تعودوا عليه وبما يعرفونه. (وزناجي، 2019، ص 244)

فبالرغم من حصول تطور ملحوظ بالمجتمع الجزائري في مجال الثقافة المادية، من خلال إكتساب الآلات والوسائل التكنولوجية المتطورة من وسائل نقل ووسائل اتصال واعلام، ووسائل رقمية حديثة جدا الا أنه بالرغم من هذا يُلاحظ بأن هناك تخلف ثقافي يحمله الافراد والجماعات بوعي أم بدون وعي منهم. يعني أنه لا توجد أخلاق للتقدم ولا تفهم كما يجب، وانما هي ورائية تنذر بأخلاق التخلف يعني اصبحت تطبع بها المجتمعات المتخلفة، بحيث أن الأمر العادي أصبح غير عادي، والأمر غير العادي أصبح عادي أي بمعنى آخر حدثت هناك لا معيارية ولا قيمية ولا انتماء ولا ثقافة ولا اخلاقية.

نجد في المجتمع أخلاق للتقدم وهي تلك القيم الإيجابية الجماعية التي تؤطر سلوكيات المواطنين داخل المجتمع وتوجه معاملات أبنائه، وتتميز بما يمكن أن نسميه "التحضر". وأخلاق التقدم لها تأثيرات وتداعيات إيجابية على كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية ...؛ ويبدو أن شعوب العالم التي تنعم بأخلاق التقدم لها ممارسات متحضرة تميز السلوكيات الفردية والجماعية للمواطنين، بحيث أن هذه المجتمعات تطبعت وتنشأت على اخلاقيات تقدمية حتى وان سنحت لها الفرصة لخرق القانون ولكنها لا تفعل هذا، وفي مقابل ذلك نجد عادات التخلف فهي أنماط سلوكية قد تكون فردية وقد تكون جماعية سلبية، تؤطر حركية أفراد المجتمع، وهي عادات مرتبطة بضعف الوعي، وهي تعبير عن المستوى الاجتماعي والثقافي للأفراد. وهذا ما نجده بجلاء عند البعض من الافراد والجماعات وحتي الحكومة بالجزائر في أنه باستطاعتنا وصف الافراد يتبنون عادات التخلف بالرغم من مستوياتهم التعليمية والعمرية والثقافية العالية ولكن تبقى تلصق بهم عادات التخلف والتخلف الثقافي. لذلك

نجد أن المجتمع الجزائري بات يعيش مشكلات ثقافية مستعصية وجبت إثارة الانتباه إليها. من بينها عدم الحفاظ على البيئة والمحيط الذي يعيش فيه السكان، بل ونجد أن الساكنين يساهمون بقصد منهم في تلوث البيئة من خلال رمي النفايات في كل الاوقات والامكنة بدون أي رقابة ذاتية أو حكومية، أو يمكننا التحدث عن قيمة النظافة، وطبعا لا نقصد المظهر الخارجي للأفراد وإنما المظهر العام للمجتمع ونظافة شوارعه. وهنا تتناسل الأسئلة بإلحاح وتظهر المفارقات الكبيرة، بين مدن تهرك نظافتها رغم معاناة حكوماتها من أزمات مالية، ومدن غارقة في مشاكل النظافة ويتحمل سكانها مسؤولية كبيرة عنها بسبب سلوكيات تنم عن الأنانية، أو بالمفهوم العامي الساذج "يعطيك تخطي راسي"، "راهي الناس كامل تلوح في الصلاحة ماشي غير انا"، واش راك توعر ووليت رجل متحضر غير أحبس فحالك"، "شوووف عرفت غي كليمة معول توريلنا صوالحنا ونظافتنا"، "شكون أنت حتان توريلي واش ندير عند باب داري"، "أنا ندير واش نشتي يخي هادي داري وانا مولاها أيا امشي تربح الله يسهل عليك"، وبالاظافة الى هذا نرى بان بعض الافراد في المجتمع الجزائري وهم الاغلبية لديهم سلوكات انانية فتجد منازلهم من الداخل مزينة بأحلى زينة ولكن في الخارج تجد الفضلات والاوساخ والاتربة التي لا تعكس الوجه الحسن لصاحب المنزل ...؛ كثيرة هي الأمثلة التي تميز بين أخلاق التقدم والتحضر وعادات التخلف، إلا أننا نكتفي بهذه الأمثلة.

لذلك نجد بأن من بين العوائق والعراقيل التي تحد من التربية البيئية هي الثقافة المتخلفة التي يحملها ويتبناها الفرد الجزائري التي تعكس اللاتنظيم واللاتهيئة، واللاوعي، واللاثقافة، واللاانتماء ..؛ لذلك نرى بأن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تحث النشىء على البيئة والسبيل للمحافظة عليها وعن سلامتها والتنويه للمشكلات البيئية التي تضر بحياة الانسان، وتحرص كل الحرص على

التوعية البيئية ونشر الثقافة والاخلاق البيئية، ولكن نجد في مقابل هذا أفراداً وجماعات يقفون الند للند بل وعكس البيئة تماماً، بحيث يسعون قصداً الى التلوث والى عدم الحفاظ على المحيط الذي يعيشون فيه وهذا بسبب عدم وعيهم بالمخاطر التي تنجر من وراء السلوكات السلبية التي يقومون بها.

وعليه فإنه لا بد من الاهتمام بالبعد الثقافي والسلوكيات الاجتماعية، فهي المدخل الأساس الذي يصنع رقي الشعوب وتحضرها ونهضتها الحقيقية، وهذا يحتاج إلى مجهود جماعي كبير، تنخرط فيه المدرسة والأسرة والإعلام لنضمن الانتقال إلى أخلاق التقدم، وهو عنوان بداية تشكل وعيا جديدا بالمواطنة التي تقوم على المسؤولية وعلى التضحية في تناغم بين الحق والواجب، وبداية القطع مع سلوكيات وعادات التخلف التي ترهق مجتمعنا وتضيع علينا كثيرا من الفرص والأوقات وتؤخر إقلاعنا نحو تنمية مجتمعية شمولية.(المصلي، 2014، فقرة 11)

6. خاتمة:

فهمنا من خلال ما سبق بأن مؤسسات التنشئة الإجتماعية بإختلاف أنواعها ووظائفها بدءاً بالأسرة، فرياض الأطفال، المدرسة، المساجد، وسائل الإعلام والإتصال التقليدية والحديثة، تقوم بأدوارها المنوطة بها ولا سيما تلك المتعلقة بالتربية البيئية، إلا أن مخرجاتها لم تتم بالصورة الصحيحة، وأن السبب يمكن في التخلف الثقافي والحضاري الذي تعيشه المجتمعات العربية والذي تعددت أسبابه وعوامله، تاريخية ومعاصرة، ويكمن كذلك في ثقافة التخلف التي يحملها بعض أفراد في كل مجتمع والتي تُتنتج ويُعاد إنتاجها في كل مرة، وما تحمله هذه الثقافة المتجسدة في عقول ونفوس الأفراد والجماعات من قيم ومعايير وسلوكات وممارسات سلبية تأتي ضد كل تغيير أو تبديل للأحسن، والتي افترضنا

مُسبقاً بأنها تشكل عائقاً ومعوق للتربية البيئية التي تنشأ عليها الناشئة في مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

لذلك يتعين على الفرد داخل المجتمع الذي يعيش فيه أن يُعَوِد نفسه على اظهار سلوكات تنم على تقدم حضاري عالي، وأن يستعد بأن يكون عضواً نافعاً في مجتمعه، حريصاً على مصلحته، ومدركا لما يحيط به من اخطار واضرار به وبمجتمعه، وبالمحيط الذي يعيش فيه وبالعالم من حوله. وحتى تتم الناحية الخلقية عند الانسان، فلابد من اعتبار موضوع حماية البيئية واجباً يجب على الفرد القيام به. كذلك من الضروري ان يسارع النظام التعليمي بتحقيق مبادئ التربية البيئية. ومن أجل الرقي بالثقافة بالمجتمع العربي على العموم والجزائري على الخصوص ونجعل ثقافة افراده ثقافة متحضرة ومتقدمة، ولكي يكون هذا يستوجب:

- أن تُدرس البيئة من كافة وجوهها الطبيعية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية والاخلاقية والجمالية.
- أن يشارك التلاميذ في كل الأطوار التعليمية بالنشاطات البيئية لانها من افضل الوسائل لتحقيق اهداف التربية البيئية، فهي تساهم على اكتساب المعلومات المتعلقة بالبيئة، وتنمية المهارات اليدوية، ومهارات التفكير الابداعي كالملاحظة والقياس والتميز والتنظيم والتصنيف.
- أن تساهم كل المناهج الدراسية والنشاطات التي تشرف عليها المدرسة في احتواء التربية البيئية بكل تفاصيلها.
- أن تعلم التربية البيئية للدارسين في كل المستويات العمرية، والتجاوب مع البيئة، والعناية ببيئة التعلم في السنوات الاولى. وتكثيف البرامج التعليمية والتوجيهية الخاصة بالبيئة في وسائل الاعلام المختلفة.

- ألا تقتصر التربية البيئية على فرع واحد من فروع العلوم بل تستفيد من المضمون الخاص بكل علم من العلوم في تكوين نظرة شاملة متوازنة.
- أن تكون التربية البيئية عملية مستمرة مدى الحياة.
- أن تؤكد التربية البيئية على أهمية التعاون داخل المجتمع على تجنب المشكلات البيئية وحلها.
- أن يتم القيام بحملات النظافة داخل المدارس وفي الاحياء داخل المدن ومحيطها.
- أن يتم توعية المواطن وتوجيهه لضرورة الحفاظ على البيئة.
- أن تتدخل الحكومات من خلال سن القوانين الخاصة بالبيئة والحفاظ عليها وتطبيقها بصرامة تامة.

7. قائمة المراجع:

- **الكتب:**

إبراهيم محمد عباس (1985)، الثقافات الفرعية، دراسة أنثروبولوجية للجماعات النونية بمدينة الإسكندرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

بوخريسة أبو بكر (2006) ، المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي، عنابة، منشورات جامعة باجي مختار.

التابعي كمال (1985)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2006)، الثقافة (دراسة في علم الاجتماع الثقافي)، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة.

سليم مريم (2001)، أدب الطفل وثقافته، لبنان، دار النهضة العربية.

عكاشة محمد فتحي، زكي محمد شفيق (1997)، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

عوض عباس محمود (ب ت)، التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية .

الكتاني فاطمة المنتصر (2000)، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.

مشعان هادي وعادل هادي (2006)، التربية البيئية، الأردن، دار الكتاب للنشر.

ناصر إبراهيم (1996)، علم الاجتماع التربوي، لبنان، دار الجيل للنشر والتوزيع.

- **المقالات:**

زهري خالد (2005)، "الثقافة بين التخلف والتخلق"، مجلة ثقافتنا، العدد 08، مؤسسة الفكر الإسلامي، طهران، يوم 2020.03.22، الساعة 15.45.

https://iranarab.com/Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=639

السبعاوي هناء جاسم (2018)، "الوعي البيئي الواقع وسبل التطوير"، مجلة دراسات موصلية، العدد 48، ص.ص 124.97، يوم 2020.03.21، الساعة 07.22. https://iasj.net/iasj

عبد السلام موسى العديلي، (2013)، "أثر دراسة مساق في التربية البيئية في اتجاهات طلبة آل البيت نحو بعض القضايا المتعلقة بسلامة البيئةّ، مجلة المنارة، العدد 02، كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت العراق.

وزناجي بسام (2019)، "الرواسب الثقافية ومظاهر التخلف في المجتمع الجزائري"، مجلة أنتروبولوجيا المجلد 05، العدد 10، يوم 2020.03.22، الساعة 16.03، ص.ص (253.236)

. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105702

- **مواقع الأنترنت:**

أبو بكر حسن (2011)، التربية البيئية وتغيير المناخ، كلية الزراعة، القاهرة، شبكة بيئة أبو ضبي، يوم 2020.03.19، الساعة 16.22.

https://www.abudhabienv.ae/news-4337.html

بن عون الزبير (2011)، التنشئة الاجتماعية، ماهيتها، نظرياتها ومؤسساتها، المنتدى العربي للعلوم الإجتماعية والإنسانية، يوم 2020.03.18، على الساعة 22.22 .

https://socio.yoo7.com/t2514-topic

جميلة المصلي (2014)، بين اخلاق التقدم وعادات التخلف، موقع جريدة هسبريس، يوم 2020.03.19، الساعة 22.10.

https://www.hespress.com/writers/94565.html

حسام حرز الله (ب.ت)، مدى ادراك الطلبة الفلسطينيين القريبين من المصانع الاسرائيلية لأهمية المحافظة على البيئة، دراسة منشورة الكترونياً في محرك البحث قوقل، جامعة القدس المفتوحة، يوم 2020.03.20، الساعة 12.22. .www.google.dz

المقدادي كاضم (2011)، دور الاسرة في حمايه البيئه، شبكة البيئة وحياتنا، يوم 2020.03.20. الساعة 21.03.

https://sites.google.com/site/wwwenvironmentandourlivescmo/wwwfamily-role-in-protecting-the-environmentcom

المقدادي كاضم (2006)، التربية البيئية، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك يوم 2020.03.20، الساعة 21.19 https://ao-academy.org/